TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/WG.8/L.3
7 February 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الفريق العامل المخصص للفرص التجارية في سياق التجارة الدولية الجديد
الدورة الثانية
جنيف، ٥ شباط/فبراير ١٩٩٦
البند ٥ من جدول الأعمال

مشروع التقرير الختامي للفريق العامل المخصص للفرص التجارية في سياق التجارة الدولية الجديد، كما اعتمد في دورته الثانية

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٥ إلى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦

المقرر: السيد م. نيشيوكا (اليابان)

المرفق: مشروع التقرير الموجز للدورة الثانية

المتكلمون:

نائب الأمين العام للأونكتاد	**كوبا**
الرئيس	**زمبابوي**
الأمانة (الفقرات ١١ و٢٧-٢٨)	**سويسرا**
جمهورية إيران الإسلامية (عن المجموعة الآسيوية)	كولومبيا (عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي)
الجماعة الأوروبية	**الاتحاد الروسي**
الصين	**اليابان**
بنغلاديش (الفقرات ١٨-٢٠ و٤٨)	**هنغاريا**

ملاحظة للوفود

يُعممّ مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لاجازته.

وتُرسل طلبات إدخال تعديلات - باللغة الإنكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الخميس، ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E.8104
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5656 or 5655

المرفق

مشروع التقرير الموجز للدورة الثانية للفريق العامل المخصص

ألف - مقدمة

١- عقد الفريق العامل المخصص للفرص التجارية في سياق التجارة الدولية الجديد دورته الثانية في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٥ إلى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦. وعقد الفريق، أثناء دورته، ... جلسات عامة رسمية و... جلسات غير رسمية.

البيانات الاستهلالية

٢- قال **نائب الأمين العام للأونكتاد** إن أهمية تشديد القواعد فيما يتعلق بالضمانات ومكافحة الإغراق والاعانات والتدابير التعويضية قد سلم بها منذ فترة طويلة ترجع إلى الأونكتاد السادس، وان المجتمع الدولي قد بذل جهودا كبيرة أثناء جولة أوروغواي لوضع قواعد أدق وقابلة للانطباق تنظم اللجوء إلى هذه التدابير وتطبيقها بأمانة في التشريعات واللوائح والممارسات الإدارية الوطنية. وأوضح أن تقرير الأمانة (TD/B/WG.8/6) يركز على تشريعات التنفيذ لدى مجموعة مختارة من البلدان التجارية الرئيسية، وأن تحليلها يؤكد من جديد أن النتائج المتحققة إيجابية بصورة عامة، بالنظر إلى أن أكثر الجوانب تحرراً في هذه التشريعات قد افاد، في معظم الحالات، كنموذج سار الآخرون على منواله. والبلدان النامية التي أكدت على هذه القوانين، وكذلك على قوانين شركائها التجاريين الآخرين، ينتظر أن تكون قادرة على تحسين فرصها التجارية، على الرغم من أن عوامل أخرى مثل التكلفة يمكن أيضا أن تخلق مشاكل. وفي هذا الصدد، عقدت حلقة دراسية في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ انطوت على اشتراك فريق من المشتغلين بهذا المجال المنتمين إلى القطاع الخاص وذوي الخبرة في الدفاع عن مصالح البلدان النامية في إطار التشريعات الداخلية للبلدان المستوردة. وتقرير هذه الحلقة الدراسية معروض على الفريق العامل (TD/B/WG.8/CRP.1).

٣- وأضاف، فيما يتعلق بالتعاون التقني، أن "الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالتعاون التقني من أجل التجارة والتنمية في مواجهة العولمة"، التي استضافتها سويسرا، قد سلمت بأن العالم الحقيقي لا يسمح بتقسيم للعمل يقوم ببساطة على ولايات اختصاصية، ولكن ينبغي الاعتماد على مهام شتى المنظمات ومهاراتها ذات الصلة بالموضوع بغية إنشاء مراكز امتياز بحكم الواقع. وذكر أن الحلقة الدراسية قد ناقشت أيضا طرق ووسائل تحسين فعالية وتنسيق التعاون التقني المتصل بالتجارة بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، وأن الأونكتاد يؤيد تماماً اقتراحات الحلقة الدراسية. وقال إن الرؤساء التنفيذيين لهذه المنظمات قد بادروا، بصورة خاصة، إلى بدء سلسلة من الاجراءات الرامية إلى تحسين التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، وإن الأونكتاد ومركز التجارة الدولية يعتزمان تكثيف عملهما المشترك كذلك. ويجري تكريس اهتمام خاص لبرنامج مشترك يرمي إلى مساعدة البلدان الأفريقية على متابعة نتائج جولة أوروغواي.

٤- ومضى قائلا إن اتفاقات جولة أوروغواي معقدة إلى أبعد حد وأنه في حين أن الاتفاقات المتعلقة بالمنسوجات والملابس، وبالزراعة، والضمانات، والإعانات والرسوم التعويضية وتدابير مكافحة الإغراق تتيح

فرصا تجارية جديدة للبلدان النامية وللبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، فإن قدرة هذه البلدان على استغلال هذه الفرص فعلاً تتوقف على قدرتها (أو قدرة شركاتها) على إدارة سلسلة من المتغيرات، من بينها القدرة على تجميع بيانات لدعم مواقفها ولتحقيق فهم متعمق لقوانين شركائها التجاريين الرئيسيين وكيفية العمل بها. وثمة جانب آخر ملفت للنظر هو الصعوبة الظاهرة في تطبيق بعض المفاهيم والآليات الواردة في هذه الاتفاقيات، والمستمدة من افتراض أنه يجري الاضطلاع بالانتاج على أساس "وطني" من جانب الصناعة "المحلية"، بينما يوجد وقع قوامه عالم يتسم بانتاج مُعولَم. وقد يجدر إعادة بحث كامل مسألة "المنشأ". كذلك فإنه قد أُثيرت على نحو متكرر مسألة التناقضات بين السياسة المتعلقة بالمنافسة وتشريعات مكافحة الإغراق. وتوجد ملاحظة ثالثة هي أن الضوابط قد تكون مطلوبة في مجالات اضافية بغية تكملة الاتفاقات المتعددة الأطراف وضمان تطبيقها بفعالية. وعلى سبيل المثال، فإن الحكومات ملزمة بعدم تشجيع التدابير الخاصة التي لها نفس الأثر المترتب على التقييدات الطوعية للصادرات وهي التقييدات المحظورة، ولكنها لم تقبل التزامات ترمي إلى ضمان ازالة هذه التدابير. وثمة ملاحظة أخرى تتصل بالصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تنفيذ هذه الاتفاقات نتيجة للافتقار إلى الموارد المالية والبشرية والمؤسسات التي يكون مطلوبا منها إصدار قرارات مستقلة على أساس معايير موضوعية. كذلك ينبغي أن تُؤخذ في الحسبان حالة البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. فهذه البلدان لا تتمتع بالحقوق التعاقدية التي يتمتع بها أعضاء منظمة التجارة العالمية، وهكذا فإنها لا تستفيد بالضرورة من تحرير التجارة. وهذه المشكلة حادة بصورة خاصة في حالة البلدان التي هي في طور الانتقال إلى اقتصاد السوق. وأخيرا، تجدر ملاحظة أن معظم الاتفاقات تتضمن جدول أعمال لعمليات استعراض وربما تنقيح في المستقبل كما أنها في بعض الحالات تُلزِم بالتحديد الأعضاء بإجراء مفاوضات في المستقبل.

٥- وقال **الرئيس** إنه ينبغي للفريق أن يحاول تحديد كيفية مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على الاستفادة من المعاملة المتمايزة والأكثر رعاية التي يحق لها التمتع بها، وكذلك على تحديد المجالات التي تلزم فيها المساعدة بغية معاونة البلدان النامية على تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وقد أدت عملية تحرير التجارة إلى إزالة تدابير حمائية مثل القيود الكمية، بينما جرى تخفيض التعريفات الجمركية تخفيضاً كبيراً وجُمِّدت ضد الزيادة. بيد أن هذه التطورات قد أدت بدورها إلى حدوث زيادة في استخدام تدابير الطوارئ أو سبل الانتصاف التجارية، وخاصة ضد البلدان النامية. وأوضح أن اتفاقات منظمة التجارة العالمية تضع قواعد أدق لتنظيم التدابير الحمائية الجديدة والأكثر تعقيداً، وأن أحد أهدافها هو اتاحة المزيد من الفرص التجارية للبلدان النامية. ولذلك ينبغي استخدام هذه القواعد الجديدة للدفاع عن فرص الوصول إلى الأسواق عن طريق جعلها تنعكس في اللوائح والممارسات الإدارية للبلدان المستوردة. ويجب أن تكون البلدان النامية قادرة على أن تفهم تماماً كلا من القوانين الداخلية لشركائها التجاريين الرئيسيين والقواعد الجديدة لمنظمة التجارة العالمية من أجل استخدام نظام التجارة المتعدد الأطراف لمصلحتها، ولكن كثيراً منها يفتقر إلى ما يلزم من خبرة وموارد مالية وبشرية.

٦- والمهمة الرئيسية للفريق العامل المخصص هي إعداد تقرير نهائي يتضمن توصيات تُقدَّم إلى اللجنة الجامعة. وتوضح المناقشات الجارية في الفريق مدى فائدة إجراء تحليلات في الأونكتاد للقضايا التي تتصل على وجه التحديد بالبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بغية تحديد المجالات التي يلزم فيها تقديم المساعدة التقنية. كذلك فإن البلدان النامية تُواجَه بمهمة إعداد جدول أعمال أصيل للمفاوضات المقبلة في إطار عدة اتفاقات من اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وينبغي أن يكون لجدول الأعمال الأصيل هذا أولوية أيضا عند النظر في التوصيات المتعلقة بالأعمال المقبلة.

باء- **تحسين فهم الآثار المترتبة على القواعد الجديدة المنبثقة من اتفاقات جولة أوروغواي ومتابعتها، وتحديد مجالات وكيفية مساعدة البلدان المعنية، النامية منها والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على القيام بما يلي: (أ) الاستفادة من الأحكام الخاصة للوثيقة الختامية التي تنص على معاملة متمايزة وأكثر مؤاتاة؛ (ب) تنفيذ الالتزامات المتعهد بها والاستفادة منه**

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٧- **كان معروضا على الفريق العامل المخصص، من أجل نظره في هذا البند، الوثائق التالية:**

"تحليل آثار القواعد الجديدة المشتقة من اتفاقات جولة أوروغواي المتعلقة بالضمانات، ومكافحة الإغراق، والاعانات والتدابير التعويضية - تقرير من اعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/WG.8/6)؛

"الحلقة الدراسية المعنية باتفاقات الحماية الطارئة، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ - تقرير من اعداد أمانة الأونكاد" (TD/B/WG.8/CRP.1)؛

"حلقة التدارس التي نظمها الأونكتاد بشأن تعيين الفرص التجارية للبلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ وتعديل استراتيجيات التصدير تبعاً لسياق التجارة لما بعد جولة أوروغواي - استنتاجات وتوصيات" (TD/B/WG.8/CRP.2)؛

٨- **قال رئيس قسم القضايا العامة لشعبة التجارة الدولية، في معرض تقديمه لهذا البند، إن تشديد القواعد المتعددة الأطراف التي تنظم اللجوء إلى تدابير التجارة "الطارئة" وخاصة بغية منع إساءة استعمالها كوسيلة لعرقلة التجارة، كان يمثل أحد الأهداف الرئيسية للبلدان النامية أثناء جولة أوروغواي. بيد أنه ينبغي التسليم بأن الفرص التجارية الناتجة عن اتفاقات جولة أوروغواي يجري متابعتها في سياق التشريعات المحلية للبلد المستورد، ولذلك فإن من الضروري للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية التوصل إلى فهم هذه التشريعات. وأضاف أن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي ما زال في مرحلة مبكرة وأن الدراسة التي أعدتها الأمانة** (TD/B/WG.8/6)، **والتي تقوم على تحليل لتشريعات ثلاثة بلدان تجارية رئيسية، هي فقط مؤشر على الفرص وعلى المشاكل المحتملة. والاستنتاج الاجمالي في التقرير هو أن اتفاقات جولة أوروغواي في هذه المجالات قد قطعت شوطاً كبيراً في اتجاه تحسين الفرص التجارية عن طريق اتاحة ضمان أكبر في إمكانية الوصول إلى الأسواق، وخاصة أمام البلدان النامية. وقد أصبح النظام أكثر قابلية للتنبؤ به وأكثر شفافية، وقد انعكس ذلك بقدر كبير في تشريعات التنفيذ. وشدد على أهمية الاتفاق المتعلق بالضمانات في تعريف الضرر الخطير بطريقة أدق، وخاصة حظر التقييدات الطوعية للصادرات وتدابير المنطقة الرمادية الأخرى. وفيما يتعلق بمكافحة الإغراق، فإن النتيجة الرئيسية قد تمثلت في الأخذ بصيغ أدق وتحسين امكانية التنبؤ وضمان امكانية الوصول. أما الاتفاق المتعلق بالاعانات والتدابير التعويضية فقد جاء بتعريف للاعانة، وأنشأ فئة إعانات تُعفَى من الرسوم التعويضية وطبق قاعدة التغاضي عن المقادير التافهة، مما يتيح المرونة للبلدان النامية ويسلم بأهمية الاعانات في عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق.**

وسينتج عن هذه الاتفاقات بصورة عامة زيادة التناسق في تشريعات أعضاء منظمة التجارة العالمية. وأضاف أن البلدان النامية التي تأخذ بتشريعات لمكافحة الإغراق وللضمانات والرسوم التعويضية على هدي الأسس التي تنتهجها البلدان المتقدمة تُواجَه بتحدٍ يتمثل في دمج هذه الاتفاقات في إطار نظمها القانونية الخاصة بها، وأن ذلك قد أثار مشاكل فيما يتعلق بتعزيز المؤسسات وإيجاد خبرة فنية جديدة وموارد مالية. وعادة ما تكون النسبة المئوية للحالات ذات النتائج التقييدية أعلى للواردات المجلوبة من البلدان النامية منها للواردات المجلوبة من البلدان المتقدمة، وهذا يعبر عن الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في الدفاع عن مصالحها بصورة فعالة في إطار هذه المجموعة المعقدة من الاتفاقات وتشريعات التنفيذ. وختاماً، أكد على الحاجة إلى المساعدة التقنية وأشار إلى المشاكل المحددة التي تواجهها البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

٩- وقال ممثل **جمهورية إيران الإسلامية**، وهو يتحدث باسم **المجموعة الآسيوية**، إن الوزراء الآسيويين قد طالبوا، في اعلانهم الذي تلى اجتماعهم في عمان، بتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي نصاً وروحاً. وأوضح أن الهيكل المتغير للتجارة الدولية، إلى جانب الفجوة الإنمائية المتزايدة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، يجعل جهود المرور بالمرحلة الانتقالية باهظة التكلفة ويجعل مسألة المنافسة في السوق لغزاً أكثر من كونها شيئا آخر. وقد تحدث إعلان عمان عن دور كبير للأونكتاد في مجالات سياسات التجارة والتنمية، ومن الملائم تماماً أن يقوم الفريق العامل باستعراض تطبيق شتى أحكام اتفاقات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالضمانات وبتدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية، والاعانات، وما إلى ذلك. وقد أصبح من الصعب بدرجة متزايدة على البلدان النامية حماية قطعاتها المنتجة الحيوية، بالنظر إلى أنها تفتقر إلى الموارد وإلى القدرة على نيل امكانية الوصول إلى المعلومات. وأضاف أن الاجراءات والممارسات المعقدة التي ينطوي عليها تطبيق التدابير من جانب البلدان الصناعية يستلزم مزيدا من التمحيص عن طريق آلية ذات كفاءة ومرونة في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف. وستكون روح اتفاقات جولة أوروغواي، ألا وهي المساواة والشفافية وعدم التمييز، معرضة للخطر إذا لم تُتخَذ أي تدابير ملموسة لحماية البلدان النامية من الآثار المعاكسة المترتبة على العوامل الخارجية التي تخرج عن نطاق أحكام منظمة التجارة العالمية. وللأونكتاد دور محدد عليه أن يؤديه في استعراض هذه الأحكام وتقييمها، بمشاركة كاملة من البلدان النامية.

١٠- ومضى قائلا إنه بالنظر إلى أن عدد البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية هو أكبر ما يكون في آسيا، فإن مجموعته مضطرة إلى الاشارة إلى أن البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية عرضة لمواجهة التزامات أكثر صرامة في إطار مجموعة أكثر تعقيداً من المعاوضات.

١١- وقال إن اتفاقات جولة أوروغواي قد توجت حقبة بناء توافق في الآراء، ولكن دينامية الاقتصاد العالمي وأنماط السلوك التي ظهرت حديثا يعنيان أن الدينامية والمرونة ستكونان مطلوبتين في التعامل مع أحكام منظمة التجارة العالمية. وهكذا فإن الأوضاع والقيود المعقدة التي تتجاوز اتفاقات منظمة التجارة العالمية يمكن أن تكون موضوعا مستمراً يتناوله الأونكتاد وهو موضوع يعزز دوره في السياق الراهن.

١٢- وختاماً، قال إن التعاون التقني الذي يتولاه الأونكتاد ينبغي ألا يكون قاصراً فقط على تحسين فهم جولة أوروغواي. بل ينبغي أيضا أن يتضمن تحسين عملية رسم السياسات وبناء القدرات المؤسسية، مما يساعد على تحسين امكانية الوصول إلى الأسواق والمنافسة فيها في إطار بيئة مستقرة وشفافة.

١٣- ورحب ممثل **الجماعة الأوروبية** بموافقة أمانة الأونكتاد في الوثيقة TD/B/WG.8/6 على أن القواعد الجديدة المنبثقة من اتفاقات جولة أوروغواي قد حسّنت الفرص التجارية للبلدان النامية. بيد أنه تثير الوثيقة التي أعدتها أمانة الأونكتاد عدة مشاكل. فأولاً، مما يؤسف له أن تقرير الأمانة بشأن الحلقة الدراسية لاتفاقات "الحماية الطارئة" (TD/B/WG.8/CPR.1) قد تأخر صدورها الى هذا الحد. ثم بينما يتسم التحليل المفصّل للغاية للاتفاقات المتعلقة بالتدابير الوقائية، والدعم، والإجراءات التعويضية وممارسات مكافحة الإغراق بالأهمية، فإن فائدة بعض جوانب التحليل لأعمال الفريق العامل المخصص مشكوك فيها، لا سيما مسألة القوانين الوطنية للشركاء التجاريين الرئيسيين. فالحد الفاصل لتحديد المشروعية الدولية لأي إجراء ملموس يُتخذ ضد الواردات ليس هو القانون الوطني للبلد المعني ولكن الاتفاقات المتعددة الأطراف التي تتناول الموضوع، وينبغي أن تتفق الإجراءات الملموسة والقوانين الوطنية على حد سواء مع أحكام هذه الاتفاقات. ولذلك ينبغي التساؤل عن مدى المساعدة التي تقدمها معرفة تفاصيل القوانين الوطنية للبلدان النامية في انتهاز الفرص التجارية المتاحة لها.

١٤- وأضاف أن الأمانة تفترض في تقريرها TD/B/WG.8/6 أن الانتاج نشاط يجري داخل الحدود الوطنية وأنه يمكن التساؤل عندئذ عن مدى استمرار صلاحية مفهوم التبادل التجاري بين الدول كأداة لمعالجة الواقع الراهن. وقال فيما يتعلق بالإغراق أن مفهوم الإغراق لا يعتمد على المقارنة بين الأسعار المعروضة من المنتجين من بلدان مختلفة، ولكن على المقارنة بين الأسعار المعروضة من نفس المنتِج في أسواق مختلفة. وبالإضافة الى ذلك، لا توجد أدلة كافية على حدوث زيادة في تطبيق الاجراءات التعويضية التجارية حسبما ورد في التقرير حيث اقتصرت البيانات التي وردت في الجداول المرفقة بالتقرير على بيانات تتعلق بسنة واحدة فقط. ومن جهة أخرى، لا توجد علاقة متبادلة بين النصيب السوقي لبلد معين وعدد تدابير الدفاع التجارية التي تُتخذ ضد الواردات من هذا البلد. وكان من المفيد أن يشمل التقرير دراسة للفوائد التي قد تقتنصها البلدان النامية من ذات التزاماتها. وفيما يتعلق بتنفيذ تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية من جانب البلدان النامية بالتحديد، من الصحيح أن هذه التدابير تحتاج الى موارد مالية وبشرية كبيرة لتنفيذها، ولكن من الصحيح أيضاً أنه لا توجد لدى البلدان النامية الأكثر تقدماً مشاكل اطلاقاً في الدفاع عن مصالحها التجارية. وقال أخيراً إن وصف حالة غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في تقرير الأمانة يستوجب النظر.

١٥- وقال ممثل **الصين** أن القواعد الجديدة للتدابير الوقائية، ومكافحة الإغراق، والدعم، والإجراءات التعويضية المنبثقة من اتفاقات دولة أوروغواي تؤدي الى حد ما الى تحسين البيئة التصديرية للبلدان النامية وتُزيد من القدرة على التنبؤ والشفافية. ولقد زادت القواعد وضوحاً ودقة، لا سيما فيما يتعلق بتوقيتات "اجراءات الحماية الطارئة"، وقواعد تجاوز الحد الأدنى، والمراجعات، وشرط الانقضاء، وتطبيق "اختبار الضرر" على أعضاء منظمة التجارة العالمية في تحقيقات الرسوم التعويضية. وبينما تمثل الاتفاقات المنبثقة من جولة أوروغواي اسهاماً هاماً في تعزيز الاقتصاد والتجارة العالميين، فلا تزال هناك مع ذلك مجالات تثير القلق للبلدان النامية. وفي بعض الأحوال، قد تؤدي بعض الأحكام الى فقدان المكاسب مثل أحكام "التراكم المقترن" لضرر الواردات المدعومة والمُغرقة، و"خصوصية" الدعم. ودعا البلدان المتقدمة الرئيسية الى الامتناع عن اللجوء الى التدابير الحمائية في شكل تدابير لمكافحة الإغراق وتدابير تعويضية.

١٦- وقال إن بلداناً نامية كثيرة لا تزال تُعامل على أنها "اقتصادات غير سوقية" رغم التقدم الذي أحرزته في اصلاحاتها الاقتصادية والتجارية، وفُرضت على منتجات هذه البلدان هوامش عالية لمكافحة

الإغراق نتيجة لما يُسمى بأحكام البلد "البديل" في قوانينها الوطنية. ورغم احتمال عدم استفادة البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بحكم الضرورة من القواعد المحسَّنة واحتمال استمرار تعرضها لتدابير تجارية تقييدية تستند الى معايير تمييزية، فإنه يأمل أن تطبِّق البلدان المعنية هذه القواعد الجديدة على أساس واقعي على البلدان التي توجد في طور الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

١٧- وقال إنه يقترح، نظراً لازدياد العولمة والتحرير في الاقتصاد والتجارة العالميين وتزايد المنازعات التجارية، أن يشرع المجتمع الدولي في دراسة العلاقة بين سياسة المنافسة و"قوانين الحماية الطارئة". وقال فيما يتعلق بالتعاون التقني إن الصين توافق على الآراء التي وردت في الوثيقة TD/B/WG.8/7 وأنها تتوقع من البلدان المتقدمة أن تقدم الدعم المالي للتعاون المتعدد الأطراف والحمائي الذي يرمي الى تعزيز التفاهم المتبادل بين البلدان.

١٨- وقال ممثل بنغلاديش إن الاتفاقات المنبثقة من جولة أوروغواي بشأن التدابير الوقائية ومكافحة الإغراق والاجراءات التعويضية وُصفت بأنها توفر مزيداً من القواعد القابلة للتنبؤ ومن الشفافية للنظام التجاري الدولي وبأنها تساعد على تجنب التوترات والمنازعات التجارية. بيد أنه لا يسهل الإلمام بالجوانب العملية لهذه القواعد وستكون التكاليف الانتقالية الواجبة لإجراء التكييفات اللازمة كبيرة الى حد ما. وستواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية صعوبات في الدفاع عن مصالحها بسبب تعقيدات النظام وتكاليف عمليات التحقيق. كذلك أدى النقص في المعلومات والخبرة وعدم الاعتياد على إجراءات البلدان المستوردة الى وجود بلدان نامية كثيرة في وضع غير مؤات رغم قيامها باتخاذ اجراءات دفاع فعالة معقولة. وكما يتبين من وثيقة الأمانة، فإن إجراءات مكافحة الإغراق في البلدان المتقدمة مكلِّفة للغاية، لا سيما لأقل البلدان نمواً، نظراً للاحتياج الى موارد مالية وبشرية كبيرة للقيام بتحقيقات تفصيلية.

١٩- ومضى قائلاً إن المساعدة التقنية وحدها لا تستطيع أن تحل مشاكل أشد البلدان فقراً ولكن يلزم تعزيز حالتها إجمالاً. وتؤكد الورقة المتعلقة بالمساعدة التقنية على توعية البلدان النامية من أجل امتثالها للنظام التجاري الجديد، ولكن ينبغي إيلاء الأولوية لبناء القدرة وتطوير المنتجات وتسويقها وتنويعها لمساعدة هذه البلدان على زيادة نصيبها في التجارة العالمية. وينبغي استخدام خبراء من البلدان النامية في برامج المساعدة التقنية لزيادة مواءمتها وفعاليتها من حيث التكلفة، وينبغي أن يكون الحكم على نجاح برامج المساعدة التقنية على أساس مدى مساعدتها في التوصل الى زيادة نصيب البلدان المعنية في الأسواق العالمية.

٢٠- وأضاف أن تنفيذ الاتفاقات المنبثقة من جولة أوروغواي لا يزال في مرحلة مبكرة وأنه ينبغي أن يضطلع خبراء مستقلون بمزيد من الدراسات لبحث تنفيذ تدابير مكافحة الإغراق، والاجراءات التعويضية والتدابير الوقائية. وينبغي إجراء دراسة شاملة أيضاً لتأثير جميع الاتفاقات المنبثقة من جولة أوروغواي.

٢١- وقالت ممثلة كوبا إن عمل الفريق سيساعد البدان النامية على الإلمام بوجه أفضل بالامكانيات المتاحة للاستفادة بأقصى قدر ممكن من أحكام الاتفاقات المعقَّدة للغاية المنبثقة من جولة أوروغواي بل وعلى التفكير في الدخول في مفاوضات مستقبلاً. وقال أيضاً إن تنفيذ الاتفاقات المنبثقة من جولة أوروغواي في البلدان النامية يحتاج الى بنية أساسية وطنية وأن هذه البنية الأساسية لم تكن موجودة في معظم هذه البلدان قبل وجود منظمة التجارة العالمية، ولذلك من المهم أن يبادر المجتمع الدولي الى توفير

الدعم والمساعدة لها. كذلك، وفي بعض الأحوال، يستوجب تنفيذ هذه الاتفاقات اصدار قوانين جديدة بينما يستوجب في أحوال أخرى إجراء تعديلات في القوانين القائمة لكي تتفق مع القواعد الجديدة. وهذا يقتضي أن تتخذ البلدان النامية أولاً إجراءات داخلية قبل توخيها الاستفادة من الفرص التجارية الممكنة المستمدة من الاتفاقات. وفي هذا الصدد، ستكون البلدان النامية نتيجة لذلك في موقف يسمح لها بالاشتراك الكامل في النظام التجاري الدولي وبالتالي بالاستفادة من الفرص التجارية الناشئة في حالة توفير الدعم اللازم لها لإحراز تقدم في إجراءاتها الداخلية.

٢٢- وقالت فيما يتعلق بالمساعدة التقنية إنه نظراً للقواعد الجديدة والأشد صرامة للنظام التجاري بعد جولة أوروغواي وللمشاكل التي لا يمكن التغلب عليها تقريباً التي تواجهها البلدان النامية نتيجة لتعقيد هذه الاتفاقات، سيكون التدريب والمساعدة التقنية من جانب المنظمات المختصة، لا سيما الأونكتاد، هاماً للغاية. وقالت إن الاحتياجات الحالية للتعاون التقني في مجال التجارة الدولية واسعة للغاية، والموارد محدودة، ولذلك فإنها تحث المنظمات الدولية المتشابهة في ولايتها على توحيد قدراتها الفنية من أجل تنفيذ برنامج واسع النطاق للمساعدة التقنية.

٢٣- وقالت إن أحد الأعضاء في منظمة التجارة العالمية قد فرض حظراً غير عادل على بلدها. وإن هذا الحظر قد أدى الى حرمان بلدها من الاستفادة بأكمل وجه من الفرص التجارية المتاحة لجميع أعضاء المنظمة.

٢٤- وأعربت أخيراً عن أملها في أن يتوصل الأونكتاد التاسع إلى ولاية ملموسة لصالح البلدان النامية. ولذلك يتعين على الوفود في هذه الدورة أن تعد تقريراً لتمكين الوزراء من الإلمام بالمهام التي يجري الاضطلاع بها حالياً ولتمكينهم من وضع خطط للمستقبل.

٢٥- ورحب ممثل زمبابوي بالتحليل والمناقشة المقدمين من الأمانة للقوانين الصادرة عملاً بالاتفاقات المنبثقة من جولة أوروغواي، لا سيما للقوانين التي تعالج أدوات الدفاع عن التجارة. فأولاً، تتسم اتفاقات منظمة التجارة العالمية بأنها تعاقدية بطبيعتها وينبغي تنفيذها داخلياً، ولذلك ينبغي أن تعلم البلدان كيفية تأثير القوانين الداخلية على وارداتها. وثانيا، سيسمح التحليل بمعرفة مدى امتثال البلدان المستوردة للقواعد المختلفة. وثالثا، إذا استوجب الأمر اتخاذ أي إجراء من إجراءات تسوية المنازعات، فإنه سيلزم الإلمام بالقانون الوطني. وقال فيما يتعلق بالبلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إنه لا يوجد بلد لا يرغب في الاشتراك في عملية العولمة في الاقتصاد العالمي. وقال أخيراً إنه بينما يوافق تماماً على أهمية دراسة المزايا التي يمكن أن تعود على البلدان النامية من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، فإنه يؤكد أهمية دراسة أي آثار جانبية قد تحدث في عملية التكيف الهيكلي.

جيم - تحديد المجالات التي ينبغي تعزيز التعاون التقني فيها

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢٦- كانت الوثائق التالية معروضة على الفريق العامل المخصص من أجل النظر في هذا البند:

"سياق التجارة الدولية الجديد: تحديد المجالات التي ينبغي تعزيز التعاون التقني فيها - تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/WG.8/7)؛

"تقرير الحلقة الدراسية الدولية بشأن التعاون التقني من أجل التجارة والتنمية في مواجهة العولمة" (UNCTAD IX/Misc.1) (بالانكليزية فقط).

٢٧- قال رئيس قسم القضايا النظمية التابع لشعبة التجارة الدولية، لدى عرضه لهذا البند، إنه يتبين، عند النظر في متطلبات التعاون التقني، أن من المهم أن يؤخذ نطاق ولاية الفريق العامل واختصاصاته في الحسبان. وتشمل المجالات المحددة للتعاون التقني ما يلي: (أ) تعزيز القدرات الوطنية في مجال وضع السياسات فيما يتعلق بسبل الوصول الى أسواق السلع والخدمات، مع مراعاة الآثار المترتبة على القواعد الجديدة المتعددة الأطراف؛ (ب) بناء القدرات المؤسسية وتنمية الموارد البشرية لدعم تنفيذ شتى اتفاقات جولة أوروغواي، ومشاركة البلدان بشكل فعال في الدفاع عن مصالحها وحقوقها والاستفادة من الفرص المتاحة، على حد سواء؛ (ج) التدريب في عدد من المجالات ذات الصلة بالتجارة، بما في ذلك استخدام برامج التدريب الموجودة لدى الأونكتاد، مثل برنامج "TRAINFORTRADE"؛ (د) زيادة فعالية ادارة المعلومات والبيانات التجارية وذات الصلة بالتجارة؛ (هـ) زيادة فعالية المشاركة في الأطر والعمليات التفاوضية الاقليمية والمتعددة الأطراف مثل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، وفي المفاوضات الجارية والمقبلة وفي القضايا الجديدة والناشئة.

٢٨- وفيما يتعلق بتقديم التعاون التقني وتمويله، انصب التركيز على وجه التحديد، في تقرير الأمانة، على أوجه التكامل بين المنظمات المختلفة الناشطة في مجال التجارة. وفي هذا السياق، يغطي الترتيب المتفق عليه بين الأمين العام للأونكتاد والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية أنشطة مشتركة في مجال التعاون التقني.

٢٩- وقال ممثل سويسرا إن تقرير الأمانة بشأن التعاون التقني يعكس نطاق وحجم متطلبات التعاون التقني في مجال السياسات التجارية والأنشطة التجارية. وهو يبرز الحاجة الى تطبيق نهج متكامل ومنسق لدى تصميم برامج التعاون الفني وتنفيذ المشاريع المحددة.

٣٠- وفيما يتعلق بالحلقة الدراسية الدولية بشأن التعاون التقني من أجل التجارة والتنمية في مواجهة العولمة، التي استضافتها سويسرا، قال إن سلطات بلده تشعر بالارتياح لأن الحلقة الدراسية حققت النتائج والأهداف المتوخاة منها، وهي: تقييم المتطلبات من المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة في سياق البيئة الاقتصادية والتجارية الجديدة؛ وتقييم المصادر المؤسسية الحالية للمساعدة التقنية؛ وبحث السبل الكفيلة بتحسين الاتساق بين العرض والطلب على التعاون التقني، وكذلك بحث كيفية زيادة كفاءة وفعالية برامج التعاون التقني المرتبط بالتجارة.

٣١- وفيما يتعلق باستنتاجات الحلقة الدراسية، قال إن هناك حاجة الى تعريف وتحديد معالم التعاون التقني المرتبط بالتجارة. فهو لا يشمل المساعدة في تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية أو تنمية القطاع الخاص أو تعزيز الاستثمار. بل يشمل المساعدة من أجل تعزيز قدرة البلد المتلقي على صياغة السياسات التجارية والتفاوض بشأنها وتحسين قدرة القطاع الخاص وتعزيز سبل الوصول الى الأسواق.

٣٢- وتعمل سويسرا على اعادة النظر في سياساتها المتعلقة بالتعاون التقني المرتبط بالتجارة في سياق البيئة التجارية الجديد، وهي تعتزم زيادة جهودها ودعمها في اطار ثلاثة برامج هي بناء القدرات في المجال المؤسسي ومجال الموارد البشرية من أجل صياغة وتنفيذ السياسات التجارية؛ وتحسين كفاءة العمليات التجارية، ومنها الخدمات المرتبطة بالتجارة والتسويق والبيع في الأسواق العالمية؛ وتعزيز الواردات الى سويسرا. وبغية تنفيذ هذه البرامج بكفاءة، تعتزم سويسرا اتباع نهج متكامل وشامل على الصعيد القطري. ومن المؤكد أن للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية دورا رئيسياً يقومان به في هذا المجال بوصفهما وكالتين رائدتين في ميدان التعاون التقني المرتبط بالتجارة. وستنضم اليهما عند الاقتضاء وكالات دولية واقليمية أخرى. وتبحث سويسرا سبل تعزيز هذا النهج في اطار الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع.

٣٣- وقالت ممثلة كولومبيا، متحدثة بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، إن تدابير اتفاقات التجارة الطارئة ترتب آثارا متزايدة على صادرات بلدان المنطقة. وعلى البلدان النامية، اذا أرادت الاستفادة من الفرص التجارية الناشئة عن القواعد الأوضح والأكثر صرامة، أن تبذل جهودا متواصلة، في اطار القوانين المحلية للشركاء التجاريين الرئيسيين. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي لا ينطوي على تعزيز المؤسسات فحسب وإنما ينطوي أيضا على تحسين التدريب والمهارات. ومن المتوقع أن تؤدي الشفافية وزيادة القدرة التنبؤية في القواعد الجديدة الناتجة عن هذه الاتفاقات الى تحسين الفرص التجارية للبلدان النامية.

٣٤- وقالت إن مجموعتها رحبت بعقد حلقة دراسية متخصصة في هذه القضايا في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وينبغي للفريق العامل المخصص أن يركز على بحث التوصيات المقرر عرضها على مجلس التجارة والتنمية فيما يتعلق بالعمل المقبل للأونكتاد بشأن هذه القضية. وفي هذا الصدد، أشارت الى أن إعلان كراكاس، الذي اعتمده وزراء بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، اعترف بدور الأونكتاد الأساسي في مجال التجارة والتنمية واقترح انشاء لجنة للتجارة.

٣٥- ولا يمكن أن تُستغل بالكامل الفرص الناتجة عن الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف في اطار جولة أوروغواي ما لم تلتزم البلدان التجارية الرئيسية بهذه الاتفاقات وتطبقها تطبيقا كاملا، نصاً وروحاً. ولم تسفر دورتا الفريق العامل، على الرغم من فائدتهما، إلا عن استهلال التحليل الضروري، الذي يتطلب مزيدا من العمل في الأونكتاد. ولم يفد الجدال الذي اتسمت به مناقشات الفريق إلا في إبراز أهمية القضايا قيد البحث. وعلى الرغم من المفاوضات المعقدة الجارية منذ سبع سنوات، يبدو أنه تجري في الوقت الحاضر عملية مماثلة لتلك التي سبقت جولة أوروغواي، بالنظر الى النقاش الحالي حول الحاجة الى قواعد متعددة الأطراف للقضايا التجارية الجديدة. ومن المحتمل أن تجرى جولة أخرى من المفاوضات تحت رعاية منظمة التجارة العالمية قبل عام ٢٠٠٠، وينبغي الإعداد لها بعناية ومساعدة البلدان النامية في هذا الصدد.

٣٦- وسيخصص جزء من المناقشات في الأونكتاد التاسع لبحث تأثيرات العولمة على النظام التجاري الدولي، ويشمل العمل الهام الذي يمكن أن يضطلع به الأونكتاد فيما يتعلق بالفرص التجارية ما يلي: '١' مواصلة عملية تحديد الفرص التجارية الناتجة عن جولة أوروغواي لضمان تحقيق فائدتها القصوى بالنسبة لبلدان المنطقة؛ '٢' وتحديد وتعريف المجالات التي تتطلب اتخاذ اجراءات متعددة الأطراف في المستقبل بغية تحسين هذه الفرص، على أن يشمل ذلك الاجراءات الواردة في سياق خطط العمل التي

تتضمنها الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف؛ '٣' واستكشاف المخاطر التي تهدد الفرص التجارية الحالية أو المقبلة، وتحديد اجراءات معالجتها. وينبغي أن تدرَج هذه المهام الرئيسية الثلاث للأونكتاد في التوصيات التي يقدمها الفريق العامل الى مجلس التجارة والتنمية. وينبغي لهذه التوصيات أن تراعي أيضا قرار الجمعية العامة ٩٥/٥٠ الذي دعي فيه الأونكتاد الى احالة تقييمه للتحديات والفرص الناشئة عن اتفاقات جولة أوروغواي من منظور إنمائي الى المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية. وبغية ضمان أن تؤدي مزايا النظام التجاري المتعدد الأطراف الى تعزيز النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة، أكد القرار أيضا على الحاجة الى مواصلة استعراض وتقييم تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي.

٣٧- وينبغي أن يزداد تركيز برامج المساعدة التقنية بالأونكتاد على مساعدة البلدان النامية في التعامل مباشرة مع التحديات التي تواجهها. وفي هذا الصدد، قالت إن مجموعتها تؤيد الأفكار التي يتضمنها تقرير الحلقة الدراسية الدولية بشأن التعاون التقني من أجل التجارة والتنمية في مواجهة العولمة، ولا سيَّما الفكرة القائلة بأنه ينبغي للمنظمات المعنية بهذه القضايا أن توحد جهودها، وتؤكد على التكامل بين الأعمال التي يضطلع بها كل من الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وينبغي أن يواصل الأونكتاد مهمته الهامة المتمثلة في تحليل الاتجاهات في التجارة الدولية من منظور إنمائي، بتحديد المجالات الممكنة للمفاوضات التجارية المقبلة، وأن يعمل بمثابة محفل لمناقشة هذه القضايا وبناء اتفاق الآراء بشأنها، وأن يدعم البلدان النامية في تلك المفاوضات. وتعرب مجموعتها عن الارتياح لكون الأمين العام للأونكتاد والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية قد اتفقا على تعزيز التعاون بين المنظمتين، وتأمل أن يؤدي ذلك الى حل نهائي لمسألة الازدواجية.

٣٨- وأشاد ممثل **الاتحاد الروسي** بتقرير الأمانة بشأن التعاون التقني وأشار الى قرار الجمعية العامة ٩٥/٥٠ الذي تضمن نصوصا موضوعية عديدة تتعلق بتوسيع نطاق الاختصاصات المسندة الى الأونكتاد، بما في ذلك التعاون التقني. وقال إنه يؤيد تماما التوصيات والاستنتاجات الواردة في تقرير الأمانة، ولا سيَّما التوصيات المتعلقة بأنشطة التعاون التقني للأونكتاد الرامية الى دعم البلدان التي تسعى الى الانضمام الى منظمة التجارة العالمية. وقال إن التعاون التقني للأونكتاد في هذا المجال يتسم بالكفاءة وبالتوجه نحو تحقيق النتائج.

٣٩- وفي سياق الأونكتاد التاسع، ينبغي أن تكون القضايا الجديدة والناشئة في خطط عمل التجارة الدولية (مثل التجارة والبيئة، والتجارة والاستثمار، والتجارة وسياسات المنافسة) موضع البحث في الأونكتاد، وذلك من جملة جوانب من بينها مساعدة البلدان المهتمة على الاستعداد للمفاوضات الممكن اجراؤها بشأن هذه القضايا في منظمة التجارة العالمية وفي محافل أخرى، وكذلك بغرض المساهمة في بناء اتفاق دولي في الآراء. وينبغي أن تشكل هذه القضايا الجديدة جوانب مهمة في العمل المقبل للأونكتاد. وأيد توصية الأمانة بشأن تركيز التعاون التقني المرتبط بالتجارة على الاحتياجات القطرية المحددة، وإن كانت النهوج الاقليمية والأعم تعتبر ملائمة أيضا في حالات معينة، مثل البلدان ذات المصالح المماثلة.

٤٠- وعلى الرغم من وجود اتجاه واضح نحو تقليص الموارد المالية للتعاون التقني، فقد أكد على موقف بلده المتمثل في أنه ينبغي لأولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تدرج السياسات التجارية وغيرها من القضايا المتصلة بالتجارة ضمن اختصاصات الأونكتاد. وفيما يتعلق بالتمويل الاضافي للتعاون التقني المرتبط بالتجارة في الأونكتاد، انبثق عدد من الاقتراحات عن الحلقة الدراسية الدولية بشأن التعاون التقني من أجل التجارة والتنمية في مواجهة العولمة. ويمكن أن ينصب الاهتمام بوجه خاص على الفكرة القائلة

بانشاء آلية تنسيقية غير رسمية ومرنة للمشاورات المتعلقة بالتعاون التقني المرتبط بالتجارة، بمشاركة الحكومات المتلقية والوكالات المانحة والمنظمات المنفّذة (مثل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية) على مستوى عملي ملائم. ويمكن أن يتمثل الغرض الأساسي لآلية من هذا القبيل في تنسيق التعاون التقني على أساس أولويات الحكومات المتلقية ومتطلبات الوكالات المانحة. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضا على ازالة الازدواجية والتداخل في تلك الأنشطة.

٤١- وفي الختام، أشاد بالنتائج التي حققها الاجتماع الأخير بين الأمين العام للأونكتاد والمدير العام لمنظمة التجارة الدولية باعتبارها تمثل تمهيدا واعدا للتعاون المكثف المقبل بين هاتين المنظمتين.

٤٢- وقال ممثل **اليابان** إنه يؤيد أساسا الآراء المعرب عنها في استنتاجات وتوصيات تقرير الأمانة بشأن التعاون التقني (TD/B/WG.8/7). وأكد بوجه خاص على أهمية أنشطة التعاون التقني التي تسهل تنمية الموارد البشرية وتعزيز نقل التكنولوجيا في البلدان النامية في اطار تنفيذها لنتائج جولة أوروغواي.

٤٣- وأشار الى أهمية الأونكتاد في تقديم التعاون التقني لدعم البلدان النامية في مجال تعاونها مع المنظمات الأخرى، وقال إنه يوافق على أنه ينبغي توسيع نطاق التعاون التقني بعد الأونكتاد التاسع.

٤٤- وقال إن اليابان قدمت التعاون التقني الى العديد من البلدان النامية في مجموعة واسعة التنوع من المجالات. وقد تم ذلك بمرونة وبشكل فوري تلبية لاحتياجات البلدان النامية. وتوسع اليابان بانتظام نطاق تعاونها التقني؛ وقد ارتفع حجم المبالغ المقدمة الى ٢,١ مليار دولار امريكي في عام ١٩٩٢ والى ٢,٦ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٣.

٤٥- أما فيما يتعلق بالتعاون التقني في مجال التجارة والتنمية، فإن اليابان تولي أهمية الى دور التجارة في عملية التنمية؛ وقد قدمت التعاون في هذا المجال، مثل ايفاد الخبراء وقبول المتدربين والتعاون في تنفيذ المشاريع في هذا المجال. وتحقيقا للغرض المحدد المتمثل في تنفيذ البلدان النامية لنتائج جولة أوروغواي، تساهم اليابان في أنشطة التعاون التقني لمنظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٣، وهي تسعى الى مواصلة هذا التعاون في السنوات القادمة.

٤٦- وأكد ممثل **هنغاريا** إنه توجد أوجه تباين رئيسية فيما بين الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال من حيث مستوى تكاملها مع الاقتصاد العالمي، وكذلك من حيث احتياجاتها المحددة في هذا السياق؛ وهذا هو السبب في أن اختصاصات الفريق العامل المخصص تشير الى "البلدان المعنية التي تمر بمرحلة انتقالية". ومن المؤسف أن ذلك لم ينعكس في استنتاجات وتوصيات الأمانة؛ وطلب توخي الالتزام بالصيغة الفعلية للاختصاصات في النتائج النهائية التي يتوصل اليها الفريق العامل.

٤٧- وأشار أيضا الى أن الشروح المتفق عليها لجدول الأعمال المؤقت للأونكتاد التاسع ذكرت أن التغطية القطرية على وجه التحديد هي "الاقتصادات المعنية التي تمر بمرحلة انتقالية" في الفقرات التي تتناول دور الأونكتاد في سياق تكامل البلدان مع الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي. وأعرب عن أمله في أن يتم اتباع هذا النهج المتقدم في الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع.

٤٨- وقال ممثل بنغلاديش إن ورقة الأمانة بشأن المساعدة التقنية ذات طابع عام، وإنها لا تتضمن تقديرات كمية للمساعدة اللازمة ولا تحدد الجهة التي ينبغي تقديمها اليها. وقال إن الحلقات الدراسية والحلقات العملية التي تنظم للدبلوماسيين الموجودين في جنيف ذات قيمة محدودة. والمطلوب هو تقديم مساعدة تقنية محددة على أساس قطري وفي الموضع الملائم. وأكد أيضا على أهمية تحقيق فعالية التكاليف في طرائق تقديم المساعدة التقنية، الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال المساعدة غير المقيدة وغير المرتبطة بمشاريع يحددها المانحون مسبقا. ويمكن أيضا أن يساعد استخدام الخبراء من البلدان النامية على تعزيز فعالية التكاليف. وعدد البلدان النامية التي في موقف يسمح لها بالحصول على قروض من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف من أجل المساعدة التقنية عدد قليل، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي الى تفاقم أعباء ديونها. ومن المهم تقييم التعاون التقني بغية ضمان استخدام الأموال في تحقيق الأغراض المتوخاة، وينبغي للأونكتاد التاسع أن يبحث بتمعن مسألة انشاء برنامج مفيد يقوم على أساس الطلب على المساعدة ولا يكون مرتبطا بالعرض. وأخيرا، لا تستطيع المساعدة التقنية أن تحل مشاكل البلدان النامية ولا يمكنها أن تحل محل الدعم الأكثر موضوعية الذي تحتاج اليه البلدان النامية.

دال - المسائل التنظيمية

١- افتتاح الدورة

٤٩- افتتح رئيس الفريق الدورة الثانية للفريق العامل المخصص للفرص التجارية في سياق التجارة الدولية الجديد في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ في قصر الأمم بجنيف.

٢- أعضاء المكتب

٥٠- انتخب الفريق العامل المخصص في دورته الأولى أعضاء مكتب دورته الثانية كما يلي:

الرئيس:	السيد سيونغ هو	(جمهورية كوريا)
نواب الرئيس:	السيد م. زيوداي ميكائيل	(اثيوبيا)
	السيدة ف. فونسيكا	(فنزويلا)
	السيد و. برود يوارسيتو	(اندونيسيا)
	السيدة ج. رايت	(المملكة المتحدة)
	السيد س. ميكنيفيتش	(بيلاروس)
المقرر:	السيد م. نيشيوكا	(اليابان)

٣- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ١ من جدول الأعمال)

٥١- في الجلسة العامة الافتتاحية للدورة الثانية، أقر الفريق العامل المخصص جدول الأعمال المؤقت لهذه الدورة (TD/B/WG.8/5). وفيما يلي نص جدول الأعمال:

١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٢- تحسين فهم الآثار المترتبة على القواعد الجديدة المنبثقة من اتفاقات جولة أوروغواي ومتابعتها، وتحديد مجالات وكيفية مساعدة البلدان المعنية النامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على القيام بما يلي:

(أ) الاستفادة من الأحكام الخاصة للوثيقة الختامية التي تنص على معاملة متمايزة وأكثر مؤاتاة؛

(ب) تنفيذ الالتزامات المتعهد بها والاستفادة منها.

٣- تحديد المجالات التي ينبغي تعزيز التعاون التقني فيها

٤- مسائل أخرى

٥- اعتماد التقرير النهائي للفريق العامل المخصص الى مجلس التجارة والتنمية.

٤- مسائل أخرى

(البند ٤ من جدول الأعمال)

[يستكمل حسب الاقتضاء]

٥- اعتماد التقرير النهائي للفريق العامل المخصص الى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]

- - - - -